# صناعة البناء والتشييد العربية وتحديات العولمة

**الدكتور محمد الجلالي[1]** **الدكتور نصر الدين خيرالله[2]**


## الملخص

**تبحث هذه الورقة في مظاهر العولمة وتجلياتها في صناعة التشييد العربية، وتبين بعد استعراض الواقع الراهن لهذه الصناعة أن أهم مظاهر العولمة فيها هي توحيد الجهة المسؤولة عن إدارة مشروع التشييد وتصميمه وتنفيذه، وتزايد الاتجاه نحو مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ مشروعات البنية الأساسية والتي كانت مقصورة في الماضي على القطاع العام، وزيادة الاهتمام بالاستثمار الأجنبي المباشر وارتفاع معدلاته في مشروعات التشييد العربية، وأخيراً التوسع في اللجوء إلى تمويل مشروعات تشييد البنية الأساسية من قبل القطاع الخاص عبر نظام البناء والتشغيل والإعادة (Build, Operate and Transfer BOT)، وغيره من النظم المشابهة.**

**تبين الورقة التحديات والمخاطر التي تفرضها العولمة على صناعة التشييد العربية، وتقدم مجموعة من المقترحات التي يمكن عبر اتباعها تعزيز فرص استفادة هذه الصناعة من ظاهرة العولمة، وكذلك تخفيف حدة المنعكسات السلبية الناجمة عنها. وتركز هذه المقترحات على تأكيد العمل وفق سياسات التنمية المستقلة من خلال التشديد على التقييم الجيد للمشروعات ، ودعم صناعة التشييد المحلية العربية، وزيادة الاهتمام بالبحث العلمي والتطوير الموجه نحو التنمية في هذه الصناعة، فضلاً عن تبني سياسات لنقل التقانة وتوطينها وأخيراً تعزيز التعاون العربي المشترك.**


[1] مدرس في قسم الإدارة الهندسية والإنشاء– كلية الهندسة المدنية– جامعة دمشق– سورية.

[2] أستاذ مساعد في قسم الإدارة الهندسية والإنشاء– كلية الهندسة المدنية– جامعة دمشق– سورية.

## 1- مقدمة

تعدُّ صناعة البناء والتشييد من أكبر الصناعات العربية حجماً، وتخصص الدول العربية نحو 130 مليار دولار سنوياً للتشييد، ويقدر أن أكثر من 70 بالمئة من هذا الإنفاق يذهب إلى خارج الاقتصادات العربية (زحلان 2004). ويعمل في هذه الصناعة عدد كبير جداً من العمال والمهنيين، مما يكسب هذه الصناعة أهمية خاصة في الاقتصاد الوطني لمعظم الدول العربية، ويجعل من هدف زيادة الكفاءة في إدارة وتنظيم هذه الصناعة هدفاً استراتيجياً يجب على جميع الدول العربية أن تضعه نصب أعينها، خاصة في ظل التحديات الكبيرة التي تفرضها المتغيرات الاقتصادية الدولية التي تنطوي جميعها ضمن ظاهرة العولمة.

تهدف هذه الورقة إلى إبراز مظاهر العولمة في صناعة التشييد العربية، واختبار التغيرات التي طرأت على إدارة مشروعات التشييد العربية وتمويلها وتنفيذها نتيجة لظاهرة العولمة، ومن ثَمَّ إلى تحديد أهم المخاطر والتحديات التي تفرضها هذه الظاهرة على صناعة التشييد العربية، وأخيراً إلى وضع مجموعة من المقترحات التي تهدف إلى بناء عناصر القوة في هذه الصناعة لمواجهة المنعكسات السلبية للعولمة وتعزيز الفرص الممكنة لاستفادة صناعة التشييد العربية منها.

ولتحقيق هذه الأهداف تبدأ الورقة بعرض الوضع الراهن لصناعة البناء والتشييد العربية، وتنتقل إلى عرض أهم تجليات العولمة في صناعة التشييد العربية، وذلك من خلال مسح التوجهات الاقتصادية المؤثرة في صناعة البناء والتشييد في مختلف الدول العربية وأثر هذه التوجهات في أساليب تمويل وإدارة وتنفيذ العديد من مشروعات التشييد العربية التي يتم تنفيذها حالياً، وتنتهي الورقة بعرض لأهم التحديات والمخاطر الناجمة عن العولمة في صناعة التشييد العربية، وبتقديم مجموعة من الاقتراحات والتوصيات لمواجهة هذه المخاطر والتحديات.

أما محتويات هذه الورقة فهي:

1- مقدمة

2- خصائص صناعة التشييد

3- الواقع الحالي لصناعة التشييد العربية

3-1 أصحاب المشروعات

3-2 الاستشاريون العرب

3-3 المقاولون العرب

3-4 العلاقات التعاقدية بين أطراف مشروع التشييد

4- تجليات العولمة في صناعة التشييد العربية

4-1 تنفيذ جميع مراحل المشروع من قبل جهة واحدة

4-2 زيادة مساهمة القطاع في تمويل مشروعات البنية الأساسية وتشييدها

4-3 زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل مشروعات البنية الأساسية

4-4 عقود البناء والتشغيل والإعادة (البوت BOT) المظهر الأبرز للعولمة في صناعة التشييد العربية

5- مخاطر العولمة على صناعة التشييد العربية

5-1 في مواجهة الصناعة المحلية

5-2 في نقل التقانة وتوطينها

5-3 احتمالات الحسابات المغلوطة

6- سبل المواجهة

6-1 التقييم الجيد للمشروعات

6-2 دعم صناعة التشييد المحلية العربية

6-3 التأكيد على عملية نقل التقانة وتوطينها

6-4 الاهتمام بالبحث العلمي والتطوير

6-5 التعاون العربي

7- المراجع.

**2- خصائص صناعة التشييد**

يعدُّ الحديث عن أهمية صناعة التشييد من البديهيات، فقد ظهرت هذه الصناعة مع ظهور الإنسان ونمت وازدهرت مع ازدهار حضارته، وكانت دائماً خير تعبير عنه وعن إنجازاته الحضارية، بل إنّ ما نشاهده اليوم من تراث حضاريٍّ إنساني يتضح بجلاء من خلال منتجات هذه الصناعة عبر المراحل التاريخية المختلفة (الجلالي 2000).

أما من الناحية الاقتصادية فتحتل صناعة التشييد أهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني لجميع دول العالم، وتشكل منتجاتها الأرضية الخصبة والأساس المتين اللازم للسير في عملية التنمية، وتشكل ما نسبته بين 3 و8 بالمئة من الناتج القومي الإجمالي في الدول النامية، وترتفع هذه النسبة إلى زهاء 10 بالمئة في الدول المتقدمة، ويستثمر في هذه الصناعة سنوياً زهاء 50 بالمائة من إجمالي الإنفاق الاستثماري في مختلف دول العالم، وترتفع هذه النسبة إلى 60 بالمئة في الدول العربية (زحلان 1985؛ The World Bank 1984).

وتختلف صناعة التشييد عن غيرها من الصناعات في الطبيعة الفيزيائية لمنتجاتها، حيث يتصف المنتج بضخامة الحجم وضرورة تصنيعه في مكان استثماره مما يتطلب انتقال ورشات العمل والتنفيذ إلى موقع التشييد (الصدي؛ خير الله والعيد 1990)، ونتيجة لذلك تختلف البنية التنظيمية والأساليب الإدارية لصناعة التشييد، حيث يعمل بها عدد كبير من المقاولين وشركات المقاولات ومكاتب التصميم والاستشارات الهندسية.

وبسبب الحجم الضخم لمنتجات هذه الصناعة وارتفاع تكاليف إنجاز مشروعاتها وحاجتها إلى استثمار مبالغ كبيرة في مرحلة الإنشاء، وكذلك الآثار الخارجية لمعظم منتجاتها وخاصة ما يتعلق منها بالبنية الأساسية والطبيعة العامة لها، يتشكل الطلب على هذه المنتجات غالباً من قبل القطاع العام عبر الحكومة وهيئاتها المختلفة، حيث

تقوم الحكومة بتمويل إنشاء مشروعات البنية الأساسية كمحطات الطاقة الكهربائية، والطرق، والجسور، والمشافي، والمساكن، مما يعني أنّ الحكومة تشكل الزبون الأساسي لزهاء نصف الطلب الإجمالي على منتجات هذه الصناعة، فضلاً عن أدائها الدور الأساسي في التأثير في النصف الباقي سواء بشكلٍ مباشر أو غير مباشر (الجلالي 1997؛ Neale 1995; Hillebrandt 1985).

ونتيجة لذلك فإنّ أيَّ تطوير في صناعة التشييد ينعكس بشكل مباشر على الاقتصاد القومي بقطاعاته المختلفة، مما يعني ضرورة وضع سياسة اقتصادية واجتماعية وقانونية عامة على مستوى الدولة بهدف تطوير هذه الصناعة، ورفع قيمة الآثار التنموية لها على مجمل الاقتصاد القومي.

وفيما يتعلق بهذه الصناعة في الدول النامية عموماً، وفي الدول العربية بشكل خاص، تتصف صناعة التشييد بالخصائص الآتية (Austen 1985; The World Bank 1984):

- نقص البنية الأساسية من طرق ومياه وصرف صحي وخدمات الإسكان والتعليم والصحة.
- سيطرة القطاع العام على معظم الطلب.
- نقص مواد البناء الأساسية كالحديد والإسمنت.
- نقص العمال المهرة.
- زيادة عدد المشروعات الصغيرة وانتشارها على مساحة جغرافية واسعة.
- نقص الخبرات الإدارية وضعفها.
- نقص الاهتمام بالصيانة للمنشآت والآلات القائمة.
- القدرات المحدودة للمقاولين المحليين.
- نقص برامج التدريب والتأهيل للإداريين والممارسين لمهنة التشييد.

**3- الواقع الحالي لصناعة التشييد العربية**

أدى العرب عبر التاريخ دوراً جوهرياً في تطوير التقنيات المستخدمة في صناعة التشييد، ووصلوا في مراحل تاريخية قديمة إلى تشييد منشآتٍ مازالت مصدر حيرةٍ وإعجاب للكثير من المهندسين المعاصرين، وتشكل صناعة التشييد أكبر نشاط اقتصادي في الوطن العربي، حيث ينفق فيها نحو 130 مليار دولار أمريكي سنوياً (زحلان 2000؛ 2004)، ويمكن استعراض الواقع الحالي لصناعة التشييد العربية من خلال بيان واقع كل من اللاعبين الأساسيين في هذه الصناعة وهم أصحاب المشروعات والاستشاريين والمقاولين العرب.

**3-1 أصحاب المشروعات**

تعدُّ الحكومة بشكلٍ عام العميل (الزبون) الأساسي للعديد من مشروعات التشييد، وصاحب العمل الذي يتم تنفيذ أعمال هذه الصناعة لصالحه، ويسري هذا الوضع على الدول العربية حيث تقوم الحكومات فيها بالدور الأبرز في تمويل مشروعات التشييد.

ومع حصول الدول العربية على الاستقلال في منتصف القرن العشرين تمّ التوجه إلى إنجاز المزيد من مشروعات البنية الأساسية من قبل الحكومات العربية التي تسلمت مقاليد الأمور في بلادها، وقد ازداد هذا الاهتمام مع الطفرة التي حققتها أسعار النفط في بداية السبعينيات، حيث تمّ تحويل جزء كبير من العائدات النفطية في الدول العربية للإنفاق على صناعة التشييد وتعزيز البنية الأساسية.

ويتم تنفيذ مشروعات التشييد من قبل الأجهزة الحكومية التي تقوم بتنفيذ خطط التنمية، ولتحقيق ذلك تتعاقد هذه الهيئات والجهات الحكومية مع استشاريين للقيام بأعمال التصميم والدراسات الأولية للمشروع، ومن ثَمَّ إعداد مستندات ووثائق العطاءات التي يتم إعلانها فيما بعد على المقاولين وشركات المقاولات المحلية والأجنبية لتنفيذ المشروع، وتتبع الهيئات الحكومية (العامة) إجراءات محددة مسبقاً في القانون لتنفيذ المراحل المختلفة للمشروع، وذلك بهدف حماية المال العام وتحقيق الصالح العام.

هذا وقد عملت العديد من الدول العربية على إنشاء هيئات عامة متخصصة للقيام بأعمال الاستشارات الهندسية ووضع الخطط ودراسات الجدوى لمشروعات التشييد، وكذلك هيئات عامة أخرى للقيام بأعمال التشييد للمشروعات العامة، وقامت بتقديم الدعم اللازم لهذه الهيئات والشركات واستثنتها من الدخول في التنافس مع القطاع الخاص عبر منحها بعض المشروعات المهمة بالتعاقد المباشر (بالتراضي).

ويمكن القول باختصار: إنَّ الحكومات والقطاع العام كان لها الدور الأبرز خلال المرحلة الماضية في تمويل العديد من مشروعات البنية الأساسية وتصميمها وتشييدها، وكذلك كان لها الدور الأبرز أيضاً في التأثير في مشروعات الأبنية الأخرى التي يتم تمويلها من قبل القطاع الخاص والقطاع العام أيضاً (زحلان 1985؛ 1990).

**2-3 الاستشاريون العرب**

عرف القرن العشرين ظهور مهنة المهندس الاستشاري المستقل ( Consulting Engineer) الذي يعمل لحسابه الخاص ويقدم خدمات محددة لرب العمل (العميل) تتضمن دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية لمشروع التشييد وإعداد التصميمات والرسومات ومستندات التعاقد، فضلاً عن الإشراف على تنفيذ مشروع التشييد.

وفي الدول العربية، ومع ظهور الجامعات العربية والمعاهد العليا، ظهرت كليات للهندسة بفروعها المختلفة في معظم الدول العربية، وعملت هذه الكليات والمعاهد على تخريج أطر هندسية قادرة على ممارسة الأعمال الاستشارية الهندسية، ومع أنّ هذه المهنة ظهرت في وقت مبكر نسبياً في الوطن العربي، إلا أنّ الاستشاريين العرب لم يستطيعوا في معظم الدول العربية تحقيق مستويات متقدمة من الخبرة وتصدير الخدمات الاستشارية إلى خارج بلدانهم، ويستثنى من ذلك حالات محدودة جداً (البوريني 2001؛ زحلان 2000).

ورغم تأسيس اتحاد المهندسين العرب عام 1963، وتأسيس هيئة مكاتب ومؤسسات الهندسة الاستشارية في الوطن العربي عام 1975، يعاني الاستشاريون العرب من

ضعف روابطهم المهنية، وتعد النقابات والجمعيات الهندسية في العديد من الدول العربية مجرد واجهات اجتماعية تهتم بالرحلات والمعاشات، دون الاهتمام بنشر المعرفة الهندسية وتبادل الخبرات ونشر الدوريات التي تخدم تطوير مهنة الهندسة الاستشارية والحث على جودتها (زحلان 1990).

يقدر عدد المكاتب والشركات الاستشارية في الوطن العربي بأكثر من عشرة آلاف، وتعاني المؤسسات والمكاتب الاستشارية العربية على كثرة عددها بنقص الأطر الخبيرة في كلٍ منها، ولذلك غالباً ما ينحصر نصيبها في مشروعات صغيرة بينما تحوز المكاتب الهندسية الاستشارية الأجنبية على نصيب الأسد من مشروعات التشييد العربية، وخاصة الكبيرة منها، حيث يقدر إجمالي إنفاق العرب على الخدمات الاستشارية بمبلغ 7.8 إلى 9.3 مليار دولار سنوياً لا تتجاوز حصة الاستشاريين العرب منها نسبة 9 بالمئة (زحلان 1999؛ البوريني 2001؛ خلوصي 2001). ولم تتبنّ الحكومات العربية في معظمها سياسات عامة تهدف إلى تشجيع مهنة الهندسة الاستشارية المحلية، كما أنّ التنظيمات الهندسية العربية، وهي تنظيمات حديثة مقارنة بمثيلاتها في الدول الأجنبية (رغم قدم بعضها كنقابة المهندسين المصرية) لم تبادر حتى اليوم إلى وضع خطط واضحة وجادة لتنمية صناعة الهندسة الاستشارية الوطنية، ودعم خطوات نقل التقانة إلى هذه الصناعة (زحلان 1990؛ 1999).

**3-3 المقاولون العرب**

تعتمد مهنة المقاول على الخبرة الذاتية بشكلٍ كبير، ويعمل المقاولون وشركات المقاولات غالباً برأس مال صغير نسبياً مقارنة بالمهن الصناعية الأخرى، وقد قامت بعض الدول العربية بتأميم شركات المقاولات الضخمة فيها، وتحويل ملكيتها إلى القطاع العام (مصر)، وأنشأت دول عربية أخرى العديد من شركات المقاولات العامة (سورية والعراق) والتي أسهمت بتحمل العبء الأكبر في تنفيذ خطط ومشروعات التنمية الحكومية في هذه الدول، ويلاحظ في الوطن العربي ارتفاع عدد صغار

المقاولين وانخفاض عدد شركات التشييد (العملاقة) التي تشغل أطراً متعددة وتكتسب خبرات كبيرة.

يقدر عدد شركات المقاولات في الوطن العربي بأكثر من 250 ألفاً، وينضم المقاولون العرب ضمن اتحاد المقاولين العرب الذي يجمع اتحادات المقاولين في الدول العربية، ولم تقم هذه الاتحادات أيضاً بدورها في تنمية المهارات لأعضائها ومساعدتهم فنياً وعلمياً، كما هو الحال في الاتحادات والتنظيمات المماثلة في الدول المتقدمة وغيرها من الدول النامية في شرق آسية، كما أنّ أسهامها ما يزال محدوداً في وضع معايير خاصة قانونية وفنية لممارسة المهنة في قطاع التشييد (زحلان 1985؛ 1999؛ 2004).

هذا ولا يوجد نظام موحد لتصنيف المقاولين في الوطن العربية، وتتصف ممارسة مهنة المقاولات بالعفوية وعدم استخدام الأصول العلمية والقواعد الإدارية والمهنية السليمة كإدارة السلامة والجودة في مشروعات التشييد، وينعكس ذلك على ارتفاع تكاليف التشييد وتأخر زمن إنجاز المشروعات وتدني جودتها وينعكس ذلك سلباً على صناعة التشييد العربية وعلى الاقتصاد الوطني للدول العربية بشكلٍ عام.

ويعمل المقاولون العرب في أغلب الأحوال كمقاولين ثانويين (من الباطن) لشركات التشييد العالمية العملاقة التي يتم استقدامها غالباً لتشييد المشروعات المهمة والضخمة، كما يدخل بعض المقاولين العرب مع هذه الشركات في ائتلافات مؤقتة على أساس المشروع (Joint Venture)، ويركز المقاولون في هذه النوعية من المشروعات على الأرباح أكثر من تركيزهم على نقل التقانة بسبب نقص الخبرات الإدارية لديهم (زحلان 1999؛ The World Bank 1984).

**4-3 العلاقات التعاقدية بين أطراف مشروع التشييد**

تشترك الأطراف الثلاثة التي تمّ ذكرها هنا (رب العمل والمهندس الاستشاري والمقاول) في إنجاز مشروع التشييد، حيث يتعاقد رب العمل مع مكتب استشاري متخصص للقيام بدراسات الجدوى وإعداد التصميمات والرسومات الخاصة بالمشروع وحساب الكميات ووضع المواصفات الفنية، وبعد ذلك يتم الإعلان عن رغبة رب العمل في التعاقد مع مقاول لتنفيذ المشروع، ويتقدم عدد من المقاولين بعروضهم إلى رب العمل الذي يقوم باختيار أحدهم للتعاقد معه لتنفيذ المشروع، وغالباً ما يتم اتباع أسلوب العطاء التنافسي لاختيار المتعاقد وهو في معظم الحالات صاحب العطاء (العرض) الأرخص.

وتلتزم الجهات الحكومية باتباع مجموعة من القواعد المحددة مسبقاً عند اختيار المقاول الذي يتم توقيع العقد معه لتنفيذ المشروع، وتسري هذه القواعد أحياناً على الخدمات الاستشارية نفسها، مما ينعكس بشكلٍ سلبي على جودة الخدمات الاستشارية وعلى رغبة الاستشاريين والمقاولين في تطوير مستوياتهم المهنية، ويطلق على هذا الأسلوب للتعاقد اسم الأسلوب التقليدي (Traditional).

وتخفق أساليب الاشتراء والتعاقد في معظم الدول النامية ومنها الدول العربية بالتأكد من العدالة، والممارسة التنافسية السليمة، وتتصف العقود بأنها عقود من طرف واحد، حيث تعبر عن حقوق رب العمل (المالك، الحكومة) والتزامات المقاول، دون تعويض في حال ارتكاب رب العمل للخطأ، وهذا الأسلوب يقود إلى تأخر الدفعات والإخفاق بتعويض المقاول عند ارتفاع الأسعار والتأخر في حصوله (تسلمه) على موقع العمل.

هذا وتتصف وثائق العقود بالتعقيد مما يمنع المقاولين المحليين من التقدم لإنجاز العمل ويضاف إلى ذلك تدني الخبرة في المتابعة والإشراف على مشروعات التشييد من قبل رب العمل (The World Bank 1984)، وتركز العقود التي يتم توقيعها مع المكاتب

الهندسية والشركات الأجنبية على تنفيذ المشروعات مع إهمال عنصر نقل التقانة إلى الدول المضيفة (زحلان 1990؛ Morgan and Kamil 1982).

**4- تجليات العولمة في صناعة التشييد العربية**

لظاهرة العولمة التي يعيشها العالم اليوم مظاهر اقتصادية ومعلوماتية وإعلامية وتقانية وثقافية وسياسية (إبراهيم 1999)، ويمكن القول: إنَّ أهم المظاهر الاقتصادية للعولمة هي (إبراهيم 1999؛ أمين 1998؛ يسين 1999):

- زيادة معدلات التجارة العالمية وحركة انتقال التقنيات الحديثة ورؤوس الأموال بين دول العالم المختلفة.
- زيادة معدلات الاستثمار عبر الحدود، وكذلك تدويل الاستثمار والإنتاج والخدمات.
- الانتشار الواسع للشركات متعددة الجنسيات وازدياد عددها.
- تغير دور الدولة في الاقتصاد من خلال برامج إعادة التنظيم والهيكلة وزيادة مساهمة القطاع الخاص.
- تصاعد قوة وتأثير المنظمات الاقتصادية الدولية وخاصة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمات التجارة العالمية (مؤسسات العولمة الثلاث (حلمي 1999)).

هذا ويعزى انتشار ظاهرة العولمة في السنوات العشر الماضية إلى الأسباب الآتية (بيرتلس وآخرون 1999؛ The World Bank 2000; Sakbani 1998):

- انهيار الاتحاد السوفيتي وتحول دول أوروبا الشرقية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق.
- السياسة الغربية المتعمدة والتي بدأت عملياً منذ نهاية الحرب العالمية الثانية لخفض الحواجز الجمركية وإلغائها والعمل على مزيد من تحرير الاقتصاد.
- التقدم التقاني الكبير في مجال الاتصالات والذي ساعد على سهولة انتقال الأموال التي أصبحت تنتقل اليوم بمجرد ضغط زر في جهاز الكمبيوتر، فضلاً عن التطور

في قطاع المواصلات والمعلومات والذي جعل من الممكن تصنيع مكونات المنتج الواحد في دول مختلفة.

أما عن تجليات العولمة في صناعة التشييد العربية، فبمراجعة الواقع الحالي لهذه الصناعة وخاصة المشروعات الكبيرة التي يتم تنفيذها حالياً في معظم الدول العربية، يتبين أنّ مظاهر العولمة في صناعة التشييد هي:

**1-4 تنفيذ جميع مراحل مشروع التشييد من قبل جهة واحدة**

يمر مشروع التشييد بمراحل معينة لتنفيذه، تبدأ بدراسات الجدوى وبعد ذلك مراحل التصميم والعطاء والتشييد، ويتولى المكتب الاستشاري (المصمم) في النظام التقليدي بشكلٍ مستقل القيام بأعمال التصميم، وبعد ذلك يتم طرح المشروع على المقاولين.

ومع انتشار العولمة ازداد الاتجاه نحو تنفيذ المشروعات بالأسلوب التكاملي، أي تكليف شركة واحدة بكامل مراحل المشروع بما فيها التصميم والتنفيذ واستخدام ما يعرف بعقود تسليم المفتاح (Turnkey)، أو ما يطلق عليه حالياً عقود الهندسة والاشتراء والتشييد (Engineering, Procurement and Construction EPC).

ويظهر هذا الاتجاه في صناعة التشييد في أمثلة عديدة منها توقيع عقد في قطر لمشروعات بترو كيماوية بتكاليف إجمالية تصل إلى 650 مليون دولار أمريكي، وكذلك توقيع شركة أبو ظبي المملوكة للدولة عقود هندسة واشتراء وتشييد بلغ إجمالي قيمتها 1.5 مليار دولار، وأيضاً وقعت الحكومة اليمنية عقداً من هذا النوع لتنفيذ ميناء بتكلفة 187 مليون دولار أمريكي، وستتولى الشركة المنفذة أيضاً إدارة هذا المشروع وتشغيله، وقامت اليمن كذلك بتوقيع مشروعات مشابهة لتسييل الغاز الطبيعي (*MEED* 1998).

وفي لبنان تم توقيع عقود عديدة بأسلوب تسليم المفتاح، منها كازينو لبنان وفندق ماريوت بيروت، فضلاً عن استخدام أسلوب الهندسة والاشتراء والتشييد في العديد من المشروعات الأخرى (Olivir 1996).

**2-4 زيادة مساهمة القطاع الخاص في تمويل مشروعات البنية الأساسية وتشييدها**

لجأت الدول العربية كغيرها من دول العالم إلى تطبيق سياسات الخصخصة بهدف رفع الكفاءة في استخدام الموارد والتغلب على الاختلالات الداخلية والخارجية التي تعاني منها، وخاصة في أعقاب العجز الكبير الذي حدث في موازين مدفوعاتها واشتداد الضغوط التضخمية وانخفاض معدل التبادل التجاري وتراكم المديونية الخارجية وتباطؤ النمو (النجار 1988).

ويقصد بالخصخصة[1]، نقل ملكية وحدات من القطاع العام إلى القطاع الخاص، ويمكن أن يضاف إليها في المعنى الواسع لعملية الخصخصة، قيام القطاع الخاص بتنفيذ مشروعات وتقديم خدمات كانت مقصورة على الحكومة والقطاع العام سابقاً، وذلك بسبب طبيعتها الاحتكارية عبر عقود امتياز (النجار 1988). وقد بدأت معظم الدول العربية رغم التأخر النسبي لها مقارنة ببقية دول العالم بالسماح للقطاع الخاص في تمويل مشروعات وتنفيذها للبنية الأساسية كانت في السابق حكراً على القطاع العام (Smith et al. 1997).

ويجدر بالذكر أنّ زيادة مساهمة القطاع الخاص في مشروعات البنية الأساسية هو بند من بنود البرامج التي يقترحها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي للإصلاح الاقتصادي والتي تأتي ضمن عنوان التثبيت الاقتصادي (Economic Stabilization) والتكيف الهيكلي (Structural Adjustment)، وهي السياسات التي تدعو إلى التحرير الاقتصادي وتدعو صراحة إلى خصخصة الوحدات المملوكة للقطاع العام، والسماح للقطاع الخاص في تمويل مشروعات وتشييدها وتشغيلها كانت في السابق حكراً على القطاع العام (أمين 1999؛ البيلاوي 1998؛ عيسى 1999أ).

[1] الخصخصة هي المصطلح العربي المقابل للمصطلح الإنجليزي Privatization، وهو الذي تم استخدامه في هذه الورقة، ويجدر بالذكر استخدام مرادفات عربية أخرى للمصطلح نفسه مثل التخصيصية والتخاصية والتخصيص والخوصصة، انظر (النجار 1988؛ اللجنة 1999؛ العلج 1999).

وتتم مساهمة القطاع الخاص في تمويل مشروعات البنية الأساسية وتشييدها بموجب عقود امتياز (Concession) بين الحكومة وبين مستثمر من القطاع الخاص لتشييد المشروع واستعادة التمويل عبر فرض تعرفة على مستخدمي الخدمة.

وقد تبنت معظم الدول العربية برامج للخصخصة وإن بدرجات متفاوتة في السرعة والحجم، بل إن بعض الدول العربية قطعت أشواطاً كبيرة في عملية الخصخصة، وقد بدأت مصر فعلياً تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي عام 1992، وكان أحد أهدافه إعادة النظر في القطاع العام من حيث تنظيمه وهيكلته والإعلان عن خصخصة وحداته وكذلك زيادة مساهمة القطاع الخاص (قاسم 1998؛ علام 1998؛ Mohieldin and Nasr 1996)، وحتى عام 1998 بلغ عدد الشركات التي تمت خصخصتها 97 شركة تم بيعها بنحو 8.8 مليار جنيه مصري (ما يعادل 2.6 مليار دولار أمريكي) (اللجنة 1999).

وفي المغرب بدأ برنامج الخصخصة عام 1990 حيث صادق مجلس النواب على الإطار القانوني لعملية الخصخصة، وحتى عام 1996 تمّت خصخصة ما مقداره 10.033 مليار درهم مغربي (وهي تقريباً مليار دولار) (العلج 1999؛ الكثيري 1999).

أما تونس فقد بدأت في إعادة هيكلة المؤسسات العامة منذ 1987 بهدف الاعتماد التدريجي على القطاع الخاص (بو عواجة 1988؛ هيلر وشيلر 1988)، وفي عام 1989 تم وضع الإطار القانوني للخصخصة وحتى عام 1996 تم إنجاز أكثر من 155 عملية خصخصة (عباس 1999)، وكذلك بدأت الجزائر بتطبيق برنامج الاستقرار (التثبيت) الاقتصادي بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي وذلك في نيسان 1994، وتم إنشاء جهاز خاص لغرض الخصخصة سمي بمجلس الخوصصة عام 1995 (بن دعيدة 1999).

ولم يقتصر تطبيق برامج الخصخصة على الدول العربية التي كانت تتبع نهج الاقتصاد المخطط في سياستها الاقتصادية العامة، وإنما شملت موجة الخصخصة الدول العربية التي تنتهج اقتصاد السوق والتي لا يتوافر لديها حجم كبير للقطاع العام، ففي الأردن الذي يمثل القطاع العام فيه نسبة ضئيلة من النشاط الاقتصادي اكتسبت الخصخصة أهمية متعاظمة منذ عام 1985 وأعلنت الحكومة الأردنية رسمياً عزمها الأخذ بسياسة الخصخصة عام 1986، وشرعت الحكومة الأردنية تنفذ برنامجاً للإصلاح الاقتصادي عام 1992 وتضمن هذا البرنامج زيادة مساهمة القطاع الخاص في تنفيذ مشروعات البنية الأساسية (العناني وخلف 1988؛ اللجنة 1999)، وفي لبنان ورغم أن حجم القطاع العام لا يتجاوز 15 بالمئة فقد تم تشكيل لجنة من الخبراء عام 1992 لوضع تصور عام للخصخصة وتم بشكل أساسي تبني نهج زيادة دور القطاع الخاص في تأهيل مشاريع البنية الأساسية وإدارتها وتشغيلها (عيسى 1999).

ولم تكن دول الخليج العربي في منأى عن حركة الخصخصة، فقد بدأت سلطنة عمان الأخذ بسياسة الخصخصة عام 1996، وهي من أولى دول الخليج التي بدأت بخصخصة البنية الأساسية (اللجنة 1999؛ Shaikh 1999)، وفي الكويت باعت هيئة الاستثمار الكويتية حصصها في 17 شركة في الفترة من 1994 حتى 1996، وبلغت حصيلة برنامج الخصخصة أكثر من 2 مليار دولار أمريكي، وأعلنت دول خليجية أخرى كالإمارات العربية المتحدة والسعودية عن رغبتها بقيام القطاع الخاص في تمويل وتنفيذ العديد من مشروعات البنية الأساسية (Ghalib 1999).

ولم تشهد سورية حركة للخصخصة بمفهومها التقليدي وإنما أسهمت قوانين تشجيع الاستثمار وخاصة القانون رقم 10 لعام 1991 بنمو نصيب القطاع الخاص في التكوين الرأسمالي من 29 بالمئة عام 1980 إلى 57 بالمئة عام 1995، ومن ثَمَّ تم التوسع في استثمارات القطاع الخاص دون إعلان التخلي عن القطاع العام (خوري 1999؛ عبود

1999)، وقد تم السماح للقطاع الخاص بتمويل مشروعات في قطاع الاتصالات والتعليم العالي والتي كانت في السابق حكراً على القطاع العام.

**3-4 زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل مشروعات البنية الأساسية**

تعد زيادة الاهتمام بالاستثمار الأجنبي المباشر من التجليات الاقتصادية لظاهرة العولمة، وينظر إلى الدول التي تستطيع أن تجذب المزيد من هذه الاستثمارات بأنها الأكثر قدرة على الارتباط بالاقتصاد العالمي ومن ثَمَّ الانضمام إلى اقتصاد العولمة (اللجنة 2003؛ Görg and Greenway 2004).

وقد ازداد اهتمام الدول العربية كما هو الحال في بقية الدول النامية بالاستثمار الأجنبي المباشر بشكل خاص في فترة التسعينيات، ويتجلى ذلك في إصدار قوانين استثمار جديدة في مختلف الدول العربية، أو تعديل قوانين الاستثمار السارية، حيث تتضمن معظم هذه القوانين تبسيط إجراءات الاستثمار الأجنبي، وتخفيض الرسوم والضرائب المرتبطة به، فضلاً عن إلغاء القيود التي كانت مفروضة على تملك المستثمرين الأجانب لأصول محلية أو السماح للمستثمرين الأجانب في الاستثمار في مشاريع كانت محصورة في السابق على القطاع الخاص المحلي أو على القطاع العام، كما تضمنت هذه القوانين إنشاء هيئات جديدة للاستثمار وتشكيل لجان للترويج ولجذب الاستثمارات الأجنبية (المؤسسة 1997؛ Alessandrini 2000).

ويجدر بالذكر أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية يأتي ضمن البرامج المتكاملة للإصلاح الاقتصادي والتي تتضمن غالباً خصخصة بعض مرافق القطاع العام، ويتم ذلك من خلال اندماج أو استيلاء الشركات العالمية على الشركات المحلية (هيراست وطومبسون 2001)، إذْ إنَّ الاستثمار الأجنبي المباشر يشكل ما نسبته 40% من عائدات الخصخصة في الدول النامية ومنها الدول العربية (اللجنة 1999؛ Fujita 2001).

هذا وقد ازدادت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية بين عـــامي 1993–1996 بنسبة سنوية وسطية مقدارها 50% (الأطرش2000؛ Fujita 2001)، أما الدول العربية فقد ازداد نصيبها من الاستثمار الأجنبي المباشر من معـــدل 2.1872 مليـــار دولار سنوياً في الفترة 1985–1995، إلى 7.8669 مليار دولار عام 1998، ورغـــم تناقص هذه الاستثمارات إلى 2.693 مليار دولار أمريكي عام 1999، إلا أنها عـــادت للتزايد في عام 2000 لتبلغ 4.990 مليار دولار أمريكي (المؤســـسة 1997؛ Fujita 2001).

**4-4 عقود البناء والتشغيل والإعادة (البوت BOT) المظهر الأبـــرز للعولمـــة فـــي صناعة التشييد العربية**

يعرف نظام البناء والتشغيل والإعادة (النقل، التحويل) (البوت) (Build, Operate and Transfer BOT) بأنه شكل من أشكال تمويل المشاريع تمنح بمقتضاه حكومة مـــا – لفترة من الزمن– أحد الاتحادات المالية الخاصة ويدعى شـــركة المـــشروع امتيـــازاً لصوغ مشروع معين؛ وعندئذ تقوم شركة المشروع ببنائه وتشغيله وإدارته لعدد مـــن السنوات وتسترد تكاليف البناء وتحقق أرباحاً من تشغيل المشروع واستغلاله تجارياً، وفي نهاية مدة الامتياز، تنتقل ملكية المشروع إلى الحكومة (لجنـــة 1998؛ الجلالـــي 2000).

وتندرج تحت هذا التعريف مجموعة من الترتيبات التعاقديـــة لتمويـــل المـــشروعات وتنفيذها وفق هذا النظام مثل: البناء والتشغيل BO، البنـــاء والاســـتئجار والتحويـــل BLT، البناء والامتلاك والتشغيل BOO، وغير ذلك من الترتيبات التعاقديـــة والتـــي تشترك جميعها في مشاركة القطاع الخاص في تمويل مـــشروعات البنيـــة الأساســـية وتنفيذها وتشغيلها والتي كانت مقصورة في السابق على القطاع العام (الجلالي 2000؛ الجلالي2001).

ومن تعريف هذا الأسلوب يتضح أنه يجمع المظاهر التي ذكرت سابقاً للعولمة في صناعة التشييد العربية، فهو يمثل توحيداً لمسؤوليات تصميم المشروع وتنفيذه وتشغيله وتمويله في جهة واحدة، كما يمثل خصخصة لمشروعات كانت في السابق حكراً على القطاع العام، ويتم تنفيذه غالباً عبر استثمارات أجنبية مباشرة.

أما الأمثلة عن انتشار هذا الأسلوب لتنفيذ مشروعات البنية الأساسية في البلاد العربية فهي كثيرة جداً، حيث تبنت معظم الدول العربية هذا الأسلوب لتنفيذ العديد من مشروعات البنية الأساسية وفقه، ففي مصر تم استخدام أسلوب البوت لتنفيذ محطات توليد الطاقة الكهربائية ومياه الشرب والطرق والمطارات والموانئ والاتصالات السلكية واللاسلكية وذلك منذ عام 1995، وقد دخلت بعض هذه المشروعات في مرحلة التشغيل حالياً (الجلالي 2000؛ Askar and Gab-Allah 2002)، وبدأ لبنان كذلك في استخدام هذا الأسلوب لتمويل مشروعات الطرق (Butter 1995; *MEED* 1998)، وتم استخدامه أيضاً لتنفيذ بعض المرافق في مطار بيروت، ولتشييد مشروع للإسكان في ضواحي بيروت الجنوبية (*MEED* 1998; Olvier 1996)، وقد لجأ الأردن كذلك إلى استخدام أسلوب البوت لتنفيذ مشروعات لتوليد الطاقة الكهربائية (اللجنة 1999أ) وكذلك مشروعات للتزويد بمياه الشرب ولإنشاء محطات المعالجة وغيرها من مشروعات البنية التحتية (*MEED* 1998)، وتم تطبيق هذا الأسلوب كذلك في اليمن ومن الأمثلة على استخدامه إنشاء بعض المنشآت في ميناء عدن (Sommer1999).

وفي المغرب العربي، كانت تونس والمغرب من الدول العربية التي بدأت في وقت مبكر في تطبيق برامج لخصخصة القطاع العام، وقد تم استخدام أسلوب البوت لتمويل وتنفيذ مشروعات عديدة للبنية الأساسية كمحطات الطاقة الكهربائية والموانئ والطرق وغيرها (Butter and Kemp 1999; Sommer 1999).

ولجأت دول الخليج العربي بدورها إلى هذا الأسلوب لتنفيذ مشروعات البنية الأساسية، حيث كانت عمان من الدول السباقة في هذا المجال، حيث تم تنفيذ محطة كهرباء بأسلوب البوت (اللجنة 1999أ؛ Ghalib 1999; Shaikh 1999)، كما تم تطبيق أسلوب البوت في الموانئ وفي مشروعات المياه والصرف الصحي (Ali 1996; *MEED* 1998; Sommer 1999)، كما استخدمته دولة الإمارات العربية المتحدة لتمويل وتنفيذ مشروعات للطاقة الكهربائية والموانئ (Ghalib 1999; Ward 1999; Sommer 1999)، وتم تطوير العديد من المشروعات السياحية في الكويت باستخدام أسلوب البوت (*MEED* 1998).

أما في سورية فقد تم استخدام هذا الأسلوب في تمويل مشروعات للاتصالات اللاسلكية، وتسعى الحكومة السورية في استخدامه في مشروعات النقل من طرق وسكك حديدية وموانئ (وزارة 2004).

**5- مخاطر العولمة على صناعة التشييد العربية**

**5-1 في مواجهة الصناعة المحلية**

إن فتح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة يعني السماح للشركات متعددة القومية بدخول الأسواق المحلية وممارسة العمل وفق قواعد منهجية منظمة، مما يشكل تحدياً حقيقياً للشركات المحلية التي كانت تستفيد من قوانين وأنظمة الحماية التي تفرضها معظم الدول العربية، وذلك سواء لشركات القطاع العام التي كانت تحتمي بمظلة وارفة من الحماية، أو شركات القطاع الخاص التي كانت تستفيد من الحماية الجمركية وتقنين الاستيراد.

وهذا يعني أن العولمة تشكل تهديداً جدياً لصناعة التشييد المحلية في معظم الدول العربية، وستؤدي إلى المزيد من دخول الشركات الاستشارية وشركات المقاولات العالمية إلى الأسواق العربية، بكل ما تتمتع به من دعم يتمثل في تسهيلات تمويلية من دولها الأم وخبرات متراكمة، وقدرات عالية على تخفيض الأسعار نتيجة الاستفادة من

برامج للبحث والتطوير لا تشكل عبئاً على موازناتها نتيجة لضخامة حجمها وانتشارها الأفقي عبر الدول والرأسي نتيجة ممارستها وتقديمها لحزم واسعة من الخدمات.

**5-2 في نقل التقانة وتوطينها**

تسهم العولمة في إلغاء الحدود وزيادة الحرية لانتقال السلع والمنتجات والخدمات والابتكارات التقانية بين الدول، وبذلك فهي يمكن أن تسهم في تعزيز نقل التقانة وتوطينها في الدول النامية عموماً والدول العربية على وجه الخصوص، إلا أن متابعة تجليات العولمة في صناعة التشييد العربية والتي تم عرضها في هذه الورقة (الفقرة 4 أعلاه)، تبين أن العولمة تعمل في الاتجاه المعاكس للتوصيات التي غالباً ما كان يتم اقتراحها لنقل التقانة وتوطينها، إذْ إنَّ توحيد الجهة المسؤولة عن تنفيذ مشروعات التشييد يمنع إمكانية الاستفادة من لجوء الشركات الأجنبية إلى شركات محلية كمقاولين ثانويين أو كموزعين (الروابط الأمامية والخلفية) (زحلان 1990)، كما أن الشركات العالمية التي يسمح لها بالاستثمار في الدول العربية غالباً ما تركز على تحقيق الربح وذلك من خلال السماح للبلدان النامية ومنها الدول العربية بإنتاج المكونات الأقل تقدماً من الناحية التقانية (برنامج 2003)، وكذلك من خلال الإبقاء على نشاطات البحث والتطوير في دولها الأم (سعيد 1986؛ ميشاليه 1985)، مما يعني أن العولمة تشكل تحدياً حقيقياً وتهديداً جدياً لنقل التقانة وتوطينها في الدول العربية.

**5-3 احتمالات الحسابات المغلوطة**

تنطوي العولمة على الكثير من ثنائيات المنافع والخسائر، ويترتب على هذه الثنائيات إمكانية الوقوع في بعض المغالطات (أمين 2002)، فالاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى زيادة الدخل القومي للدولة المضيفة للاستثمار في مرحلة الاستثمار، إلا أنه وعلى المدى الأبعد قد يؤدي إلى خسائر للاقتصاد القومي عند خروج عائدات وأرباح هذه الاستثمارات أو عندما تخرج الاستثمارات الأجنبية إلى دول أخرى.

كما أن نظام البناء والتشغيل والإعادة BOT وإن كان يوفر منافعَ مباشرة تتمثل في تخفيف العبء عن موازنات الدول العربية التي تطبق هذا النظام إلا أنه وفي حقيقة الأمر ووفق المبادئ الأساسية للتحليل الاقتصادي يمثل تغيراً فقط في طريقة التمويل إذْ إنَّ عبء التمويل النهائي سيبقى على المواطن في الدولة العربية، ومن ثَـمَّ فإنه وكغيره من أساليب التمويل التقليدية ينطوي على منافع وتكاليف لمجمل الاقتصاد القومي للدولة المضيفة وليس مجرد منافع لموازنة الحكومة كما يبدو للوهلة الأولى (الجلالي 2000؛ UNIDO 1996).

وبناءً عليه فإن اقتصار النظر إلى المنافع الناجمة عن العولمة في صناعة التشييد العربية دون حساب التكاليف التي تنجم عنها ينطوي على مخاطر جسيمة وخاصة إذا ما تمت دراسة انعكاسات العولمة في تنفيذ مشروعات التشييد العربية في المدى البعيد.

**6- سبل المواجهة**

لمواجهة العولمة لا بد من التعامل معها على أنها واقع قائم، لا بد من فهمه ودراسته ومحاولة تعزيز الإيجابيات الكامنة فيه والتخفيف قدر الإمكان من المنعكسات السلبية له (العيسوي 1999)، وفيما يأتي عرض لأهم الوسائل التي يمكن اللجوء إليها لتعزيز فرص الاستفادة من العولمة في صناعة التشييد العربية وللتخفيف من حدة المنعكسات السلبية لهذه الظاهرة على مشروعات البناء والتشييد العربية:

**6-1 التقييم الجيد للمشروعات**

يؤدي التقييم الجيد للمشروعات إلى حساب المنافع والتكاليف لمشروعات التشييد والتي تمثل منتج صناعة التشييد، وهنا لا بد من التأكيد أن تمتد فترة التقييم لتشمل فترة زمنية طويلة بحيث تشمل كامل عمر المشروع (أمين 2002)، ومن ثَـمَّ التأكد من استدامة المنافع المترتبة على استخدام النظم الجديدة للاستثمار والتمويل والتأكد من تجاوز منافع هذه المشاريع لتكاليفها على مجمل الاقتصاد القومي.

وينبغي أن يتضمن تقييم هذه المشروعات مدى إسهامها في تعزيز القدرة الاقتصادية والاجتماعية للدول العربية، وفي حل مشكلات التوزيع والبطالة في هذه الدول على المدى البعيد، وفي نقل التقانة وتوطينها في هذه الدول أيضاً (بات 1985؛ الجلالي 2000).

**6-2 دعم صناعة التشييد المحلية العربية**

مما سبق يتضح أن العولمة تشكل تحدياً جدياً لصناعة التشييد العربية، ومن ثَمَّ فلا بد من تبني الحكومات العربية سياسات عامة تهدف إلى دعم هذه الصناعة وتطويرها وخلق البيئة المناسبة لنمو هذه الصناعة وازدهارها بل وتحويلها إلى صناعة قادرة على تصدير خدماتها، وذلك من خلال إجراء التغييرات الهيكلية في بنية هذه الصناعة التي تمكنها من مواجهة الشركات الأجنبية، وكذلك من خلال توفير الدعم الفني والإداري والتنظيمي للشركات المحلية والعربية العاملة في صناعة التشييد، وتقديم التسهيلات التمويلية لها، وأيضاً من خلال تطوير القوانين والتشريعات الخاصة بإجراءات التعاقد وبعمل هذه الشركات، ومن خلال مساعدة هذه الشركات في تبني برامج للتدريب وللبحث والتطوير (الجلالي 2001أ؛ الجلالي 2004).

**6-3 التأكيد على عملية نقل التقانة وتوطينها**

تبنت معظم الدول العربية سياسات تهدف إلى تعزيز نقل التقانة إليها، ورغم ذلك لم تحقق معظم هذه الدول توطيناً ملموساً للتقانة وذلك بسبب تركيزها على نقل الجوانب المادية للتقانة دون الاهتمام بتوطين الجوانب المعرفية والإدارية والتنظيمية، وهو ما يعرف بالنقل الخالي من المعرفة، وكذلك دون العمل على إيجاد منظومة متكاملة للعلم والتقانة (سلمان 1994؛ برنامج 2003)، وتعمل العولمة بشكل عام في اتجاه معاكس لمعظم السياسات العامة التي تهدف إلى نقل التقانة وتوطينها، كما هو الحال في توحيد الجهة المسؤولة عن تنفيذ كامل مراحل المشروع، أو الاستثمار الأجنبي المباشر الهادف إلى الربح دون إعارة أي اهتمام يذكر لمسألة توطين التقانة.

وهذا يعني ضرورة تأكيد وإصرار الدول العربية على نقل التقانة وتوطينها والعمل على تحقيق ذلك بجميع الوسائل الممكنة، بما في ذلك تبني سياسات وإجراءات عامة لنقل التقانة وتوطينها.

وينبغي في هذا المجال التأكيد على تضمين التعاقدات مع الشركات الأجنبية شروطاً جدية تهدف إلى نقل التقانة إلى الدول العربية، كشروط المساهمة المحلية في تنفيذ هذه المشروعات وإدارتها سواء عبر الدخول في ائتلافات مع الشركات المحلية أو العربية أو عبر تنفيذ الشركات المحلية لتعاقدات ثانونية (من الباطن)، وكذلك التأكيد على مساهمة الشركات الأجنبية في عملية التدريب للأطر المحلية خلال كامل فترة تنفيذ المشروع (الجلالي 2000؛ زحلان 2004).

كما يمكن للدول العربية أيضاً أن تقدم إعفاءات أو حسومات ضريبية للاستثمارات التي تنطوي على نقل وتوطين للتقانة فيها (برنامج 2003)، والتركيز على تطوير تقانات محلية لتنفيذ مشروعات تأخذ في الحسبان الظروف المحلية للدول العربية.

**6-4 الاهتمام بالبحث العلمي والتطوير**

يعد البحث العلمي والتطوير الحلقة التالية والمواكبة لنقل التقانة وتوطينها، فلا يمكن توطين التقانة دون الاهتمام بالبحث العلمي والتطوير وخاصة الموجه نحو التنمية، وتخصص الدول العربية ما نسبته 0.2 بالمئة من إجمالي ناتجها القومي للبحث والتطوير، وهي من أكثر المستويات انخفاضاً في العالم، وتشكل خمس النسبة الموصى بها للدول النامية (زحلان 2004)، ولا تتجاوز نسبة عشرة بالمئة من النسبة التي تنفقها الدول المتقدمة (الهيتي 1999؛ برنامج 2002).

ولا يمكن للدول العربية مواجهة العولمة دون زيادة الاهتمام بالبحث العلمي والتطوير، وذلك عبر تخصيص المزيد من الموارد لهذه النشاطات، وعبر الاستثمار في إنتاج المعرفة محلياً وخلق التقاليد العلمية المؤدية إلى اكتساب العلم والمعرفة عربياً (برنامج 2003).

وعلى الدول العربية في هذا المجال أن تتبنى سياسات لدعم نشاطات البحث والتطوير وربط هذه النشاطات بعملية التصنيع وبالتنمية، ويمكن أن يتم ذلك من خلال إنشاء صناديق متخصصة لدعم نشاطات البحث والتطوير، وإنشاء مراكز بحوث وسيطة متخصصة في قطاعات التصنيع المختلفة ومنها قطاع البناء والتشييد، بحيث تعمل هذه المراكز على ربط الجامعات بالشركات العاملة في مشروعات التشييد، وبحيث يتم من خلال هذه المراكز الوسيطة التأكيد على البحوث ذات الطابع العملي والتطبيقي (برنامج 2003؛ الجلالي 2004).

**5-6 التعاون العربي**

على الدول العربية أن تدرك أن تعاونها لمواجهة العولمة على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبشرية هو حاجة حقيقية، ومن ثَمَّ فلا بد من تعزيز المؤسسات العربية المشتركة القائمة حالياً، وتبني استراتيجية عربية عامة للتعاون في جميع المجالات (برنامج 2002)، وعلى صعيد البناء والتشييد لا بد من العمل على تعزيز المؤسسات العربية المشتركة القائمة كاتحاد المهندسين العرب واتحاد المقاولين العرب، وكذلك مشاركة الدول العربية والمهنيين العرب في صناعة البناء والتشييد على دعم الروابط والعلاقات فيما بينهم وذلك في جميع المجالات التي تهدف إلى تعزيز صناعة البناء والتشييد العربية وزيادة قدرتها وكفاءتها.

## 7- المراجع

### 7-1 المراجع باللغة العربية

إبراهيم، حسنين توفيق (1999). "العولمة: الأبعاد والانعكاسات السياسية – رؤية من منظور علم السياسة." **عالم الفكر**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، المجلد 28، العدد 2، أكتوبر/ديسمبر، ص ص. 185–226.

الأطرش، محمد (2000). "العرب والعولمة: ما العمل." في **العرب والعولمة: بحوث ودراسات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، تحرير أسامة أمين الخولي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

البيلاوي، حازم (1998). **دور الدولة في الاقتصاد**، دار الشروق، القاهرة.

البوريني، خالد (2001). "الائتلافات بين المكاتب العربية." من أوراق المؤتمر الهندسي الاستشاري العربي الأول في ظل المتغيرات الدولية، دمشق 24-2001/9/26.

الجلالي، محمد (1997). الاتجاهات الحديثة في عقود التشييد وإدارة المشروعات الهندسية، رسالة ماجستير، كلية الهندسة، جامعة عين شمس، القاهرة.

الجلالي، محمد (2000). نحو بناء نظام متكامل لاستخدام نظم عقود البناء والتشغيل والنقل في تشييد مشروعات البنية الأساسية في الدول النامية، رسالة دكتوراه، كلية الهندسة، جامعة عين شمس، القاهرة.

الجلالي، محمد (2001) "نظام البناء والتشغيل والنقل (البوت) العودة إلى المستقبل." **المهندس العربي**، نقابة المهندسين السوريين، دمشق، العدد 135، ص ص. 15-19.

الجلالي، محمد (2001أ). "دور المهندس الاستشاري العربي في ظل التوجهات الحديثة لتعاقدات التشييد." من أوراق المؤتمر الهندسي الاستشاري العربي الأول في ظل المتغيرات الدولية، دمشق 24-2001/9/26.

الجلالي، محمد (2004). نحو استراتيجية لتطوير قطاع البناء والتشييد في سورية، ورقة عمل مقدمة إلى لجنة تطوير قطاع البناء والتشييد في هيئة تخطيط الدولة في سورية، غير منشورة، دمشق.

الصدي، فتحي؛ خير الله، نصر الدين؛ والعيد، مفيد (1990). **تكنولوجيا الإنشاء (1)**، منشورات جامعة دمشق، دمشق.

العلج، محمد (1999). "حصيلة وآفاق عملية الخوصصة في المغرب (1989-1996)" في **الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

العناني، جواد وخلف، ريما (1988). "التخصيصية في المملكة الأردنية الهاشمية." في **التخصيصية والتصحيحات الهيكلية في البلاد العربية**، تحرير: سعيد النجار، صندوق النقد العربي، أبو ظبي.

العيسوي، إبراهيم (1999). **التنمية في عالم متغير-دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها**، دار الشروق، القاهرة.

الكثيري، مصطفى (1999). "مقاربة تقييمية لحصيلة تجربة الخوصصة في المغرب" في **الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسية (1999). **تقييم برامج الخصخصة في منطقة الإسكوا**، الأمم المتحدة، نيويورك.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسية (1999أ). **تقويم خصخصة قطاع توليد الطاقة الكهربائية في دول مختارة أعضاء في الإسكوا**، الأمم المتحدة، نيويورك.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسية (2003). **سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والبيني في منطقة الإسكوا: تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي**

**المباشر وتعبئة المدخرات المحلية مع دراسة حالات الأردن والبحرين واليمن،** الأمم المتحدة، نيويورك.

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (1997). **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 1997،** كتاب الأهرام الاقتصادي 125، مؤسسة الأهرام، القاهرة.

النجار، سعيد (1988). "التخصيصية والتصحيحات الهيكلية القضايا الأساسية." في **التخصيصية والتصحيحات الهيكلية في البلاد العربية،** تحرير: سعيد النجار، صندوق النقد العربي، أبو ظبي.

الهيتي، نوزاد (1999). "دور مراكز البحوث في التنمية في الوطن العربي." **شؤون عربية،** جامعة الدول العربية، القاهرة، العدد 99، ص ص. 139–149.

أمين، جلال (1998). **العولمة،** سلسلة اقرأ 636، الطبعة الثانية، دار المعارف، القاهرة.

أمين، جلال (1999). **العولمة والتنمية العربية من حملة نابليون إلى جولة الأوروغواي 1798-1998،** مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

أمين، سمير (2002). **الاقتصاد السياسي للتنمية في القرنين العشرين والواحد والعشرين،** ترجمة: فهمية شرف الدين، دار الفارابي، بيروت.

بات، ف. ف. (1985). "معايير تقويم المشاريع والسياسة التكنولوجية." في **السياسات التكنولوجية في الأقطار العربية – بحوث ومناقشات الندوة العلمية التي نظمتها اللجنة الاقتصادية لغربي آسية التابعة للأمم المتحدة بالاشتراك مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة،** مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (2002). **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002 – خلق الفرص للأجيال القادمة،** المكتب الإقليمي للدول العربية.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (2003). **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003 – نحو إقامة مجتمع المعرفة**، المكتب الإقليمي للدول العربية.

بن دعيدة، عبد الله (1999). "التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية." في **الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

بو عواجة، محمد (1988) "التخصيصية في تونس أهدافها وحدودها" في **التخصيصية والتصحيحات الهيكلية في البلاد العربية**، تحرير: سعيد النجار، صندوق النقد العربي، أبو ظبي.

بيرتلس، جاري؛ لورانس، روبرت ز.؛ ليتان، روبرت إ.؛ وشابيرو، روبرت ج. (1999). **جنون العولمة: تفنيد المخاوف من التجارة المفتوحة**، ترجمة: كمال السيد، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة.

حلمي، مفيد (1999). "تحديات العولمة وضرورات التكامل الاقتصادي العربي" **النهج**، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العام العربي، دمشق، شتاء 1999، ص ص. 105-126.

خلوصي، محمد ماجد عباس (2001). "المشاريع العربية ونصيب المكاتب الاستشارية العربية منها طاقات وإمكانيات التعاون بين المكاتب الاستشارية العربية" من أوراق المؤتمر الهندسي الاستشاري العربي الأول في ظل المتغيرات الدولية، دمشق، 24-2001/9/26.

خوري، عصام (1999). "تطور البنية الهيكلية لتكوين رأس المال في ظل أنظمة تشجيع الاستثمار في سورية ومنعكساته الاقتصادية والاجتماعية." في **الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

زحلان، أنطوان (1985). **صناعة الإنشاءات العربية**، ترجمة: عطا عبد الوهاب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

زحلان، أنطوان (1990). **حيازة القدرة التكنولوجية: دراسة عن المؤسسات الاستشارية ومؤسسات المقاولات العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

زحلان، أنطوان (1999). **العرب وتحديات العلم والتقانة تقدم من دون تغيير**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

زحلان، أنطوان (2000). "العولمة والتحدي التقاني." في **العرب والعولمة: بحوث ودراسات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، تحرير أسامة أمين الخولي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

زحلان، أنطوان (2004). "كيف يمكن لقدرات التقانة العربية أن تتغلب على نقاط ضعفنا الراهنة." **المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، السنة 27، العدد 307، ص ص. 76–98.

سعيد، محمد السيد (1986). **الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية**، سلسلة عالم المعرفة 107، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

سلمان، سلمان رشيد (1994). "استراتيجية العلم والتكنولوجيا في الوطن العربي ضرورة أم ترف." **شؤون عربية**، جامعة الدول العربية، القاهرة، العدد 69، ص ص. 37–53.

عباس، المنصف (1999). "تجربة تونس في الإصلاح الهيكلي والخصخصة." في **الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

عبود، صاموئيل (1999). "سورية: قطاع خاص من دون خصخصة." في **الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

علام، سعد طه (1998). "دور الدولة في ظل المستجدات العالمية والمحلية." ملحق **الأهرام الاقتصادي**، القاهرة، 20 إبريل (نيسان).

عيسى، نجيب (1999). "سياسة الإصلاح الاقتصادي والخصخصة في لبنان" في **الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

عيسى، نجيب (1999أ). "الخصخصة في دول اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسية (الإسكوا) ذات الاقتصاد المتنوع" في **الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

قاسم، منى (1998). **الإصلاح الاقتصادي في مصر–دور البنوك في الخصخصة وأهم التجارب الدولية**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، القاهرة.

لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (1998). **مشاريع البنية التحتية الممولة من القطاع الخاص –مشروع فصول دليل تشريعي بشأن مشاريع البنية التحتية الممولة من القطاع الخاص**، الأمم المتحدة، الجمعية العامة، الدورة الحادية والثلاثون، نيويورك.

ميشاليه، ج. أ. (1985). "نقل التكنولوجيا عن طريق الشركات عبر الوطنية: الأساليب التقليدية بالمقارنة مع الأساليب الجديدة." في **السياسات التكنولوجية في الأقطار العربية – بحوث ومناقشات الندوة العلمية التي نظمتها اللجنة الاقتصادية لغربي آسية التابعة للأمم المتحدة بالاشتراك مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

هيراست، بول وطومبسون، جراهام (2001). **ما العولمة: الاقتصاد العالمي وإمكانات التحكم**، ترجمة: فالح عبد الجبار، سلسلة عالم المعرفة 273، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

هيلر، بيتر وشيلر، كريستيان (1988). "الآثار المالية للتخصيصية مع الإشارة إلى البلاد العربية." في **التخصيصية والتصحيحات الهيكلية في البلاد العربية**، تحرير: سعيد النجار، صندوق النقد العربي، أبو ظبي.

وزارة النقل في الجمهورية العربية السورية (2004). **الخارطة الاستثمارية**، دمشق.

يسين، السيد (1999). **العولمة والطريق الثالث**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، القاهرة.

### 2-7 المراجع باللغة الإنجليزية

Alessandrini, Sergio (2000). "FDI in the MENA Region" Third International Development Forum, Cairo, 5-8 March.

Ali, P. Mohammed (1996). "Case Study: The Muscat Municipal Wastewater Project Developed on a BOOT Basis." in Proceedings of MEIDC –Middle East Infrastructure Development Congress, Dubbai, 28-29 October.

Askar, Mohamed M. and Gab-Allah, Ahmed A. (2002). "Problems Facing Parties Involved in Build, Operate, and Transfer Projects in Egypt." *Journal of Management in Engineering*, Vol. 18, No. 4, october, pp. 173-178.

Austen, A.D. (1985). "Construction in Third World Countries-Developing Appropriate Managing Skills." *Proceedings of the Institution of Civil Engineers,* Part 1, Vol. 78, pp. 1508-1510.

Butter, David (1995). "Foreign Finance Fuels Projects." *MEED -Middle East Economic Digest,* 22 December, pp. 2-3.

Butter, David and Kemp, peter (1999). "Getting There." *MEED -Middle East Economic Digest,* 12 March, pp. 2-3

Fujita, Masataka (2001). "FDI Flows in the League of Arab States: Some Recent Statistical and Brief Overview of the Current Legal Framework for Investment." *The Arab Bank Review,* Vol. 3, No. 2, pp. 16-20.

Ghalib, Sharif (1999). 'The Financial and Capital Market Implications of Privatizing the Energy Sector in the Gulf." in *Privatization and Deregulation in the Gulf Energy Sector,* The Emirates Center for Strategic Studies and Research ECSSR, Abu Dhabi, United Arab Emirates.

Görg, Holger and Greenway, David (2004). "Much Ado about Nothing? Do Domestic Firms Really Benefit from Foreign Direct Investment." *The World Bank Research Observer,* The World Bank, Oxford University Press, Vol. 19, No. 2, pp. 171-197.

Hillebrandt, Patricia M. (1985). *Economic Theory and the Construction Industry,* Macmillan, Second Edition, London.

MEED (1998). "MEED Special Report: Construction." *MEED -Middle East Economic Digest,* 9 January, pp. 9-20.

Morgan, Peter R. and Kamil M. H. (1982). " Contract arrangements in the Third World." *Journal of Construction Engineering and Management,*

American Society of Civil Engineers ASCE, Vol. 108, No. EI4, October, pp. 243-250.

Mohieldin, Mahmoud, and Nasr, Sahar (1996). "On Privatization in Egypt with Reference to the Experience of Czech Republic and Mexico." in *Privatization in Egypt: The Debate in the People's Assembly,* Edited by: Wadouda Badran and Azza Wahby, Center for Political Research and Studies, Cairo University, Cairo.

Neale, R. (1995). *Managing International Construction Projects: An Overview,* International Labour Office, Geneva.

Olivier, Charles (1996). "Lebanon's Private Capital Crunch" *Project & Trade Finance,* August 1, p. 37.

Sakbani, Michael (1998). "Pivotal Countries in a Two-Track World: Regionalization and Globalization" *Cooperation South,* United Nations Development Program UNDP, No. 1, pp. 6-20.

Shaikh, Abdul Hafeez (1999). "Privatization of Energy Sector in the Gulf: Selected Issues and Options." in *Privatization and Deregulation in the Gulf Energy Sector,* The Emirates Center for Strategic Studies and Research ECSSR, Abu Dhabi, United Arab Emirates.

Smith, Graham R.; Shafik, Nemat; Guislain, Pierre; and Reichert, James A. (1997). *Getting Connected: Private Participation in Infrastructure in the Middle East and North Africa,* The World Bank, Washington D.C.

Sommer, Dirk (1999). "Private Participation in Port Facilities –Recent Trends." *Public Policy for the private Sector,* Note No. 193, The World Bank, September.

The World Bank (1984). *The Construction Industry: Issues and Strategies in Developing Countries,* Washington D.C., USA.

The World Bank (2000). *Entering the 21st Century-World Development Report 1999/2000,* Washington D.C.

UNIDO (1996). *UNIDO BOT Guidelines – Guidelines for Infrastructure Development through Build-Operate-Transfer (BOT) Projects,* United Nations Industrial Development Organization, Vienna.

Ward, Andrew (1999). "The Legal Framework for Privatization in the United Arab Emirates." in *Privatization and Deregulation in the Gulf Energy Sector,* The Emirates Center for Strategic Studies and Research ECSSR, Abu Dhabi, United Arab Emirates.

تاريخ ورود البحث إلى مجلة جامعة دمشق2004/11/9.